العرب
الجمعة 2021/05/07
السنة 43 العدد 12052

مجلس تنظيم الإعلام المصري ينشط في جهات متعددة لاستبعاد الهيئات المنافسة

جهات إعلامية تفرض وجودها باتخاذ قرارات دون محاولات لتطوير المحتوى

مجلس الإعلام يستعرض نفوذه بمنع إعلانات من جميع المنصات

ينشط مجلس تنظيم الإعلام المصري بقوة في ممارسة صلاحيات كانت معطلة قبل استقالة وزير الإعلام السابق أسامة هيكل، ويحاول المجلس عبر جملة من التحركات والممارسات التنظيمية بعث رسائل للحكومة مفادها أنه لا حاجة لوجود وزير إعلام.

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة – يتحرك المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر، في عدة مسارات لتقديم نفسه كجهة وحيدة لتنظيم شؤون الإعلام بعد استقالة أسامة هيكل وزير الدولة للإعلام، للإيحاء بأنه كان مكبلا ومقيدا بسبب تضارب الصلاحيات مع الوزير السابق.

وأوقف المجلس الثلاثاء إعلانا كان يتم بثه على مختلف الفضائيات والمواقع الإلكترونية حول السبيكة العقارية، بدعوى أن الشركة المعلنة لم تقم بتوفيق أوضاعها مع هيئة الرقابة المالية، وجرى إلزام المؤسسات الإعلامية بمنع عرض الإعلان.

وبدأ مجلس تنظيم الإعلام يتعامل بشدة مع المؤسسات الصحافية والقنوات التي تتراخى في توفيق أوضاعها، وتوعدها بالمحاسبة الصارمة ومنحها مهلة أخيرة للتحرك للحصول على التراخيص قبل نهاية مايو الجاري، وإلا سيتم إصدار قرارات بالغلق.

ويوحي الوضع الراهن بأن المجلس يسعى بقوة لإعادة تقديم نفسه للحكومة وتوصيل رسالة مفادها أن معركة تضارب الاختصاصات مع وزير الإعلام لم تكن مفتعلة، بل مشروعة ومنطقية بدليل أن رحيله يسهل مهمة فرض السيطرة.

وتدرك الجهات المسؤولة عن تنظيم الإعلام أن الحكومة تراقب عن كثب، ما ستؤول إليه الأوضاع بعد انتهاء الصراع الذي كان محتدما مع وزير الإعلام، وهل سيكون رحيله عن المنصب إيجابيا، كما سوّقت هذه الجهات، أم لا، لأن بقاء الوضع على ما هو عليه قد تكون عواقبه وخيمة على رؤساء المنظومة الذين اعتادوا اختزال أزمات الإعلام في تضارب الاختصاصات.

وشهدت فترة وجود هيكل صراعات حادة بين الوزارة ومجلس الإعلام ونقابة الإعلاميين والهيئة الوطنية للإعلام، وحاولت كل جهة أن تستأثر بالنفوذ والكلمة العليا، ما أثر سلبا على الرسالة الإعلامية التي تصل إلى الجمهور على وقع الاستقطاب.

وأكد محمد شومان عميد كلية الإعلام بالجامعة البريطانية بالقاهرة لـ"العرب"، أن أزمة مجلس تنظيم الإعلام بعد رحيل الوزير تتمثل في أنه يغلب الجانب العقابي على التنظيمي، للتغطية على غياب وجود فلسفة ورؤية واضحة للتطوير والإصلاح وتجاهل إعداد ضوابط واقعية تتناغم مع متطلبات الجمهور.

ويرى متابعون أن إصرار المجلس على استعراض صلاحياته يحمل رسائل ضمنية لدوائر صناعة القرار الحكومي، بأن المنظومة ليست بحاجة إلى وزير جديد للإعلام، بغض النظر عن مستوى تناغمه مع الجهات المسؤولة عن المشهد، وبإمكان المجلس القيام بكل المهام على أكمل وجه.

وما يعزز هذا الطرح أن المجلس بدأ يسرع من وتيرة قراراته لتقديم نفسه على أنه أشبه بوزارة الدولة للعلاقات العامة والإعلام، حيث يقوم باستضافة وزراء في الحكومة، وإجراء حلقات نقاشية حول قضايا جماهيرية بمشاركة سياسيين وصحافيين ومتخصصين.

وحل وزراء الخارجية والبيئة والتموين والتضامن الاجتماعي والموارد المائية والري، ضيوفا على مجلس تنظيم الإعلام مؤخرا، حيث يقوم بسؤالهم حول الخطط التنموية، وعرض نجاحاتهم، والتحديات التي تواجههم، ثم يقوم بتقديمها للإعلام في صورة بيانات صحافية يتم إبرازها كإنجاز للمجلس.

محمد شومان
مجلس الإعلام يكرس الوضع الراهن بإقحام قضايا خارجة عن مهامه

ووفق اختصاصات الهيئات الإعلامية، فإنها لا تقوم بتحويل مقراتها إلى قاعات حوارية مع المسؤولين بالحكومة لتنافس الصحف والبرامج في الحصول على المعلومات من مصادرها، لأن ذلك يشغلها عن صميم مهامها، ويحولها من أداة رقابية على المنابر، إلى منافس لها في مخاطبة الجمهور.

وتعتبر مثل هذه النقاشات من صلاحيات وزارة الدولة للإعلام بأن تكون الجهة المتحدثة بلسان الدولة وتعرض إنجازات الحكومة في كل الملفات، لكن ذلك لم يحدث في عهد أسامة هيكل، وهي الفرصة التي أصبح ينتهزها القائمون على إدارة تنظيم المشهد لتقديم أنفسهم كبديل نشيط عن خمول الوزارة.

وأشار شومان لـ"العرب" إلى أن إصرار مجلس الإعلام على اقتحام قضايا وموضوعات خارجة عن مهامه يكرس بقاء الوضع الراهن ويجعل الخطة مقتصرة على زيادة الصلاحيات، بغض النظر عن انعكاس ذلك إيجابيا أم سلبيا على المهنة بشكل عام.

وقد يكون غرض هذه الحوارات أن يقوم المسؤولون عن الجهات الإعلامية بتبرئة ساحاتهم ضد الاتهامات التي تطالهم بأنهم فشلوا في مهمة القضاء على فوضى وعشوائية المنظومة، ويسعى هؤلاء لإظهار أنهم يمتلكون رؤية للإصلاح، شريطة أن يتم إطلاق العنان لهم للتصرف دون تضارب اختصاصات.

وبدأ المجلس مؤخرا يسوق لامتلاكه استراتيجية إعلامية للدولة، في إسقاط غير مباشر على أن الإستراتيجية التي أخفق في إعدادها أسامة هيكل طوال فترة وجوده بالمنصب مكتوبة وجاهزة للتطبيق، وينقصها الحصول على الضوء الأخضر لتفعيلها وفرض هيمنة المجلس.

وتتلخص ملامحها في أن تقديم إعلام هادف بالدرجة الأولى يحقق طموحات الدولة ويدفع المواطن للمشاركة في أعباء التنمية وإعداد السياسات التي تتصدى للشائعات وحروب الجيل الرابع، وتفعيل أدوار الإعلام التقليدي والجديد وتطوير المحتوى وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية وتوسيع التغطيات على مستوى جيد لقضايا مصر الدولية ذات البعد القومي والاستعانة بالمتخصصين فقط في مخاطبة الجمهور.

ويرى خبراء في مجال الإعلام أن التحركات الأخيرة التي تشهدها المنظومة بعيدة عن مسألة التطوير وضبط إيقاع المشهد والتصدي للفوضى التي تغرق فيها الكثير من الصحف والقنوات المصرية، لأن القرارات التي جرى اتخاذها، والأسلوب الجديد في الإدارة، يوحيان بأن الهدف إعادة الاعتبار لمجالس الإعلام.

وما زالت بعض الجهات الإعلامية تمارس هواية اتخاذ قرارات بعيدة عن مضامين المحتوى، فهناك برامج تتمسك بالترويج لنفسها بأسلوب الإثارة واختلاق المعارك بين الخصوم، أكانوا رموزا اجتماعية أم سياسية أم فنية.

وتسعى بعض المنابر لتحقيق شهرة واسعة من وراء التفتيش في قضايا خلافية تثير الاحتقان، مثل البرامج الرياضية، ووجود بعض الصحف التي تتخذ من منصات التواصل مصدرا للمعلومات المضللة دون رقيب.

لذلك فإن إصلاح حال الإعلام المصري لا يرتبط فقط بإفساح المجال أمام جهة واحدة للهيمنة على المشهد واستعراض النفوذ على المؤسسات، بقدر ما يتعلق بوجود رؤية حقيقية واقعية قابلة للتطبيق على الجميع من دون انتقائية أو تمييز أو خنوع أمام من يمتلكون السلطة.

ويفتقد الإعلام المصري الحدّ المحكم من التنظيم لغياب الرؤية والفلسفة القابلة للتنفيذ والتي تحكم علاقته بالجمهور، ما أثر على الخطاب الإعلامي الموجه للداخل أو الخارج، ولا يمكن فصل ذلك عن استمرار الصراع المكتوم بين الهيئات والبحث عن أدوار مضاعفة لتوسيع الصلاحيات.

ويقول خبراء إعلام، إذا كان رحيل هيكل سهل مهمة المجلس في التحرك دون مضايقات، فهناك جهة أخرى أقوى من الوزارة والهيئات الإعلامية مجتمعة، وهي الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية المالكة لأغلب المنابر يصعب تجاوزها أو تهميش دورها المؤثر في المشهد الإعلامي.

وكانت هذه الشركة في خلاف أيضا مع وزير الدولة للإعلام، لأنه حاول تقليص دورها الحيوي، ولن تصمت طويلا أمام محاولات استئثار مجلس تنظيم الإعلام بكل الصلاحيات، فقد تتيح هامش حرية للتحرك لحفظ ماء الوجه وسيكون ذلك في حدود معقولة لتجنب الصدام غير محسوب العواقب، لأن تركة الإعلام في مصر ثقيلة.

الحكومة المغربية تمدد دعم المؤسسات الإعلامية

الرباط – وعدت الحكومة المغربية بدعم المؤسسات الصحافية خلال الثلاثة أشهر القادمة، ومساندة خطوات الجمعية الوطنية للإعلام والناشرين للدفع قدما بالقطاع نحو التطور والتغلب على تداعيات جائحة كورونا وما لحق القطاع من أضرار.

وبحث ممثلون للجمعية الوطنية للإعلام والناشرين، مع وزير الثقافة والشباب والرياضة المكلف بقطاع الاتصال، عثمان الفردوس، الوضعية الصعبة التي تعيشها المؤسسات الصحافية في ظل استمرار جائحة كوفيد – 19.

وأشار الفردوس إلى أن الوزارة تدرس كل الآليات الممكنة لدعم القطاع الصحافي والمؤسسات الإعلامية خدمة للمهنة والرسالة التي تؤديها.

ودق رئيس الفيدرالية المغربية لناشري الصحف، نورالدين مفتاح، ناقوس الخطر بشأن مستقبل الإعلام المكتوب بالعالم العربي في ظل الأزمة الصحية.

وأكد مفتاح مدير نشر أسبوعية "الأيام"، أنه من المفارقات أن الحماسة الكبيرة التي أبداها قراء الصحافة الرقمية خلال الأزمة الصحية لم تُفد الإعلام الإلكتروني الذي واجه ندرة المعلنين، ذلك أن نماذجهم الاقتصادية قائمة أساسا، على عائدات الإعلانات في حالة عدم استفادتهم من الاشتراكات.

واعتمد المغرب خطة طوارئ لصالح الصحافة في 27 يونيو 2020، لإنقاذ المؤسسات الصحافية التي تعاني أزمة حادة، بسبب تداعيات الجائحة وتراجع مبيعاتها وعائداتها من الإعلانات. وذلك بمنحها دعما غير مسبوق قيمته 300 مليون درهم (30 مليون دولار) لمساعدة حوالي 120 وسيلة إعلام مكتوبة ورقمية تراجعت عائداتها بنسبة تزيد عن 70 في المئة. وفي سياق خطة الإنقاذ تم تخصيص دعم مباشر للصحافيين والموظفين في المؤسسات الصحافية، قيمته 75 مليون درهم (نحو 7.5 مليون دولار)، موزعة على ثلاثة أشهر، اعتبارًا من يوليو 2020، كما تم تخصيص دعم مماثل لتسديد مستحقات الموردين حسب الأولويات التي تحددها المؤسسات الإعلامية، وتم تمديد هذا الدعم في فترات لاحقة.

نورالدين مفتاح
الحماسة التي أبداها قراء الصحافة الرقمية خلال الوباء لم تُفدها

وخصصت الحكومة 15 مليون درهم (ما يقارب 1.5 مليون دولار) لطباعة الصحف الورقية، خاصة في المطابع التي تطبع أكثر من 500 ألف نسخة، كما دعمت "الشركة العربية الأفريقية للتوزيع والنشر والصحافة" (سابريس) بـ15 مليون درهم (1.5 مليون دولار).

لكن مفتاح، تحدث بمرارة عن مستقبل "قاتم للغاية" للصحافة المكتوبة في العالم العربي، "باستثناء الصحف التي تدعمها دول الخليج".

وبينت نتائج تقرير المجلس الوطني للصحافة في المغرب تسجيل خسائر تصل إلى 70 في المئة نتيجة تعليق طبع الصحف، وما تبعها من إجراءات بحق الصحافيين في مؤسسات عدة، ثم انهيار إيرادات الإعلانات في الصحافة بنسبة 110 في المئة ما بين 18 مارس و18 مايو 2020، بالمقارنة مع الفترة نفسها عام 2019.

وقال المجلس، في تقريره أن الصحافة الورقية في المغرب كانت تخسر 356 مليون درهم (نحو 35 مليون دولار أميركي) سنويًا، بسبب القراءة المجانية في الأماكن العامة، مما أوضح أن أزمتها ليست أزمة قراءة، إنما أزمة منتوج يُستثمر فيه ماديًا وبشريًا، لكنه يستهلك بالمجان، ما يجعل الدعم الرسمي السنوي للصحافة المغربية، وقيمته نحو 60 مليون درهم (نحو 6 ملايين دولار أميركي)، لا يغطي إلا ما يناهز 17 في المئة من تكاليف القراءة المجانية للصحف في البلاد.

واشتدت أزمة الصحافة المغربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة قبل الجائحة، إذ وصلت مبيعات الصحف كلها إلى ما دون مئتي ألف نسخة سنويًا، بانخفاض بلغ 33 في المئة بالنسبة لليوميات، و65 في المئة بالنسبة للأسبوعيات، و58 في المئة في ما يخص المجلات.

وحذر مفتاح من أن المؤشرات الخطيرة ستكون لها تداعيات حتمية على الموارد البشرية، واستقرار توظيف الصحافيين، ونوعية المعلومات، بالإضافة إلى احتمال تعريض بقاء بعض المنابر الإعلامية للخطر، لاسيما المكتوبة منها.

وأصدرت فيدرالية الناشرين بيانا، أشارت فيه إلى أهمية الجهد المالي الاستثنائي الذي بذلته السلطات العمومية لمواكبة المؤسسات الصحافية المكتوبة والإلكترونية طيلة فترة الجائحة.

وذكرت الفيدرالية بضرورة العودة إلى العمل بمنظومة الدعم العمومي العادي وفق بنود القانون الذي يجري العمل به حاليا وضمن آليات المقاربة التشاركية بين السلطات العمومية وممثلي الناشرين المهنيين.

بدوره، أكد الوزير الفردوس على قيام الحكومة بتسديد التزامات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ذات الصلة بالرواتب التي صرفتها منذ يوليو 2020، بحيث سيتيسر معالجة ملفات الموارد البشرية المتعثرة لدى الصندوق في غضون الأيام القليلة المقبلة، مؤكدا أنه يبقى منصتا للمهنيين.

الانتخابات الرئاسية السورية مناسبة للإفراج عن إعلاميين

دمشق – أطلقت الحكومة السورية سراح مجموعة من الناشطين والإعلاميين الذين اعتقلتهم في فترات سابقة، أبرزهم المذيعة في التلفزيون السوري هالة الجرف والصحافيان كنان وقاف ووضاح محي الدين، المعروفون بمواقفهم الداعمة للنظام، بموجب عفو رئاسي.

واعتقلت الجرف وهي واحدة من أقدم المذيعات العاملات في التلفزيون الرسمي في يناير الماضي، بعدما انتقدت عبر حسابها في فيسبوك الأوضاع المعيشية، وتطرّقت لموضوع الفساد المستشري، ولم يتم الكشف عن أسباب توقيفها، إلا أن رئيس اتحاد الصحافيين موسى عبدالنور كان قد قال إن التحقيق معها يتم عبر قانون الجريمة الإلكترونية وليس عبر قانون الإعلام.

كما اعتُقل الصحافيان كنان وقاف ووضاح محي الدين، وفق قانون الجريمة الإلكترونية وتهم مثل نشر معلومات كاذبة أو وهن عزيمة الأمة أو التعامل مع صفحات مشبوهة، إلى جانب مدنيين لا يعملون في مجال الإعلام اعتقلوا للأسباب نفسها.

وينظر البعض إلى الإفراج عن الصحافيين على أنه بمثابة دعاية ومحاولة تحسين سجل الحكومة في مجال الحريات في البلاد عشية الانتخابات الرئاسية السورية في 26 مايو الجاري، لاسيما أنهم يعملون في وسائل إعلام موالية للحكومة. كما أن الانتخابات نفسها تقابَل برفض أممي ودولي.

ومن المقرر أن يشمل العفو الرئاسي الإفراج عن الناشطين على فيسبوك الذين تم توقيفهم بتهم الجرائم الإلكترونية أيضا، حيث شهدت الفترة الماضية تضييقا كبيرا على المنشورات الاجتماعية، خصوصا بعد الإعلان عن توقيف عدد من الأشخاص على خلفية التعامل مع "صفحات مشبوهة".

وأثارت قضية "الصفحات المشبوهة"، جدلا كبيرا وتساؤلا عن ماهية تلك الصفحات أو طريقة تحديدها، ليتجنب المستخدمون المخاطرة بالتواصل معها.

وكان رئيس فرع الجريمة الإلكترونية في الأمن الجنائي بوزارة الداخلية التابعة للنظام السوري العقيد لؤي شاليش، أوضح إثر اعتقال الجرف وجود ثلاثة مؤشرات تجعل أي صفحة في مواقع التواصل الاجتماعي "مشبوهة"، أولها عندما يتحدث حساب إلكتروني عن الشأن العام ويحلل ويقيّم المشكلات العامة في البلاد من دون أن يكون مستندا إلى شخصية اعتبارية.

أو أن يكون صاحب الصفحة مقيما خارج سوريا. وثالثها هو الصفحات التي تطلب مشاركة معلومات عن حالة البلاد من دون مبرر ومقابل.

وبحسب شاليش فإن وزارة الداخلية لم تلاحق أي أحد انتقدها عبر فيسبوك، "لا توجد أي جهة عامة تلاحق من ينتقدها ولكن يجب أن نميز بين الذم والنقد، فالذم معاقب عليه في كل قوانين الدول أما النقد فهو أمر إيجابي ومطلوب وهو أحد مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، وهو أساس ومحرك التطوير والتحسين وتصحيح الأخطاء".

الانتقاد ممنوع على الإعلاميين

وتحتل سوريا المرتبة 173 وفق مؤشر حرية الصحافة لعام 2021 الذي تصدره منظمة مراسلون بلا حدود سنويا.

> قضية "الصفحات المشبوهة" أثارت جدلا واسعا وتساؤلات عن ماهيتها وطريقة تحديدها، ليتجنّبها المستخدمون

وقالت المنظمة في تقريرها الأخير "لا يزال الصحافيون معرضين للخطر بشكل مهول، وهم الذين يجازفون بحياتهم من أجل التموقع في الصفوف الأمامية لتغطية عمليات القصف التي تستهدف معاقل المتمردين. كما أن وتيرة الاختطاف أضحت متكررة بشكل مقلق، حيث تتولى مسؤوليتها الحركات الجهادية التي تتصرف وكأنها سلطات حكومية بينما تسيطر بقبضة من حديد على الأراضي الخاضعة لها".